

السياسة الخارجية البريطانية

تجاه القضية الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٣

م. و. مصطفى إبراهيم سلمان (الشكري)^(٥٥) م. و. ضاري سرحان عماوي (الحمراني)^(٥٥)

ملخص البحث

أسهمت بريطانيا في تأسيس (إسرائيل) في قلب الوطن العربي على أرض فلسطين العربية، وقد أدى ذلك إلى اضرار جسيمة لحقت بالفلسطينيين، ولهذا فان بريطانيا هي المسؤولة تاريخياً عن كل ما لحق بالفلسطينيين من أضرار مادية ومعنوية، ومن أجل توضيح ذلك فقد تناول البحث التطورات التي شهدتها عملية السلام وتحديداً منذ العام ٢٠٠٢، فضلاً عن موقف الحكومة البريطانية من عملية السلام، ومن ثم رؤيتها لمشروع الدولة الفلسطينية.

وفي موازاة ما تقدم تناول البحث السياسة البريطانية تجاه الانتهاكات (الإسرائيلية) بحق الفلسطينيين لا سيما وان هذه المرحلة شهدت تصاعد محموماً في الاستيطان سواء من حيث هدم منازل الفلسطينيين او مصادرة أراضيهم وغيرها، كما عرض البحث الموقف البريطاني من هذه الانتهاكات فضلاً عن التطورات السياسية للحكومة البريطانية الجديدة بزعامة (تيريزا ماي) تجاه القضية الفلسطينية.

المقدمة

تعد بريطانيا من الناحية التاريخية هي من أوجدت (إسرائيل) في الأراضي الفلسطينية، وذلك بناءً على وعد بلفور الذي أُعلن في ٢/١١/١٩١٧، وتضمن موافقة

^(٥٥) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

^(٥٥) كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت.

الحكومة البريطانية لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وخلال مدة الانتداب البريطاني على فلسطين التي استمرت من العام ١٩٢٠ ولغاية ١٩٤٨، كانت بريطانيا منحازة بصورة واضحة الى جانب اليهود على حساب سكان الأرض من الفلسطينيين، مما أدى الى نزوح جماعي للفلسطينيين مقابل توسع استيطاني ملحوظ لليهود، وما أن أعلنت بريطانيا نهاية الانتداب، حتى تم الإعلان عن قيام (الدولة الإسرائيلية) في ١٤/٥/١٩٤٨.

وبعيداً عن الخوض بتفاصيل المراحل التاريخية فقد مرت القضية الفلسطينية بتطورات مهمة وأحداث عديدة حتى جعلت منها قضية الشرق الأوسط الأساسية، ومحور معظم المؤتمرات الدولية، وأبرز ملفات لقاءات القمة التي تعقد بين زعماء العالم حول منطقة الشرق الأوسط، وحتى الطامحين للعب دور في منطقة الشرق الأوسط فان القضية الفلسطينية توفر الأرض الخصبة لهم.

وعموماً فإن هذا البحث سوف يركز على الموقف البريطاني الرسمي من أبرز وأهم التطورات المعاصرة للقضية الفلسطينية، وفي مقدمتها عملية السلام، والإنتهاكات (الإسرائيلية) في الأراضي الفلسطينية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه محاولة علمية لرصد أهم التطورات السياسية التي شهدتها القضية الفلسطينية، لا سيما بعد تصاعد حدة الإنتهاكات (الإسرائيلية) في ظل تواطئ دولي واضح، وما سببه من معاناة كبيرة لأصحاب الأرض الأصليين من الفلسطينيين، ومن ثم بيان الموقف البريطاني من هذه التطورات والإنتهاكات، وكيف تعاملت معها.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في محاولة معرفة أبرز تطورات عملية السلام وتحديداً منذ العام ٢٠٠٢، وما هو الموقف البريطاني الرسمي منها، ومن ثم معرفة أهم

الانتهاكات (الإسرائيلية) في الأراضي الفلسطينية ولا سيما القدس، وكيف تعاملت بريطانيا معها.

فرضية البحث: ينطلق البحث من الفروض الآتية:

- ١- إن عملية السلام مرتبطة بدرجة أساسية بتوجهات القوى الدولية المؤثرة.
- ٢- إن من مصلحة بريطانيا تفعيل عملية السلام وإقامة الدولة الفلسطينية مما سيعزز تأثيرها السياسي في المنطقة العربية.
- ٣- إن الانتهاكات (الإسرائيلية) المستمرة في الأراضي الفلسطينية تعد أهم معوقات إقامة الدولة الفلسطينية.

منهجية البحث:

في إطار تناول موضوع البحث سيتم الاستعانة بمنهج التحليل الوصفي بعده أحد المناهج الملائمة لهذا البحث.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: الموقف البريطاني من عملية السلام وإقامة الدولة الفلسطينية، وتناول تطورات عملية السلام وتحديداً منذ العام ٢٠٠٢، وموقف الحكومة البريطانية من عملية السلام، فضلاً عن رؤية الحكومة البريطانية وموقفها من مشروع إقامة الدولة الفلسطينية.

المطلب الثاني: تطورات السياسة البريطانية تجاه الانتهاكات (الإسرائيلية) والقضية الفلسطينية، اذ شهدت الأراضي الفلسطينية تطورات خطيرة بسبب الانتهاكات الإسرائيلية التي تسارعت كماً ونوعاً، وعليه ركز هذا المطلب على كيفية التعامل البريطاني مع الانتهاكات (الإسرائيلية) بحق الفلسطينيين، فضلاً عن تطورات السياسة البريطانية تجاه القضية الفلسطينية خلال الحكومة الجديدة بزعامة (تيريزا ماي).

كما تضمن البحث خاتمة واستنتاجات كخلاصة لكل ما تم عرضه في

البحث.

وعموماً سوف نتناول في هذا البحث السياسة الخارجية البريطانية تجاه تطورات القضية الفلسطينية وكما يأتي:

المطلب الأول- الموقف البريطاني من عملية السلام وإقامة الدولة الفلسطينية:

نتناول في هذا المحور تطورات عملية السلام وتحديداً منذ العام ٢٠٠٢، وذلك استناداً الى رؤية الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج دبليو بوش ٢٠٠١ - ٢٠٠٩)، ومسألة إقامة الدولة الفلسطينية، ومن ثم كيفية تعامل الحكومة البريطانية مع هذه التطورات، وعلى النحو الآتي:

أولاً- تطورات عملية السلام منذ العام ٢٠٠٢:

ألقى الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج دبليو بوش) في ٢٤/٦/٢٠٠٢، خطاباً تضمن رؤيته للسلام في الشرق الأوسط، وشكلت فيما بعد الأساس لخطة (خارطة الطريق)، وتم الإعلان عنها رسمياً في ٣٠/٤/٢٠٠٣، وتشكلت من أجلها الرباعية الدولية التي تضم كلاً من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وروسيا، وأخذت على عاتقها تنفيذ خطة خارطة الطريق^(١). وتتضمن الخطة ثلاث مراحل الأولى انتهاء العنف واجراء إصلاحات فلسطينية، والثانية إقامة الدولة الفلسطينية بحدود مؤقتة، والثالثة اجراء مفاوضات لتأسيس الدولة الفلسطينية بشكلها النهائي، والملاحظ على هذه الخطة إنها لم تتضمن أليات محددة أو ضمان الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني، وفي المقابل عمل الجانب (الإسرائيلي) على افراغها من محتواها بشروط بدأت بمائة وانتهت ب(١٤) شرطاً^(٢). ويستند الجانب (الإسرائيلي) في ذلك الى عدم وجود شريك فلسطيني يمكن تحقيق السلام معه، ولعدم

^(١) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٦)، ص ٧١.

^(٢) أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حالة الامة العربية ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ أزمتا الداخل وتحديات الخارج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ١١٠.

قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على محاربة (الإرهاب)، وعدم قدرتها على وقف عمليات فصائل المقاومة وجمع أسلحتها^(١). وتأتي هذه الخطوة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق لموازنة التداعيات السلبية لهذا الاحتلال على المنطقة العربية، وبعد تصاعد الضغوط البريطانية - الأوروبية وحتى العربية لإيجاد تسوية وإعادة احياء عملية السلام^(٢). والملاحظ أن الولايات المتحدة قد أصبحت بموجب خارطة الطريق صاحبة الدور المركزي في عملية السلام، وكان الدور الأمريكي يتمحور حول حث الأطراف على التفاوض، ونقل الأفكار، والتحاور بشأنها^(٣). وعلى هذا الأساس حرصت الإدارة الأمريكية على اعتبار خارطة الطريق المرجع الوحيد والأساس لعملية السلام، مما سيعزز الموقف الأمريكي مستقبلاً، لا سيما وانها تستأثر بملف عملية السلام منذ زمن، كما انها عملت بالوقت ذاته على إبعاد القوى الدولية والمنظمات الدولية عن إدارة هذا الملف، وتقوية (إسرائيل) وضمان أمن (إسرائيل) وتفوقها النوعي على العرب، ومن ثم توظيف حق النقض الفيتو في مجلس الأمن لمنع صدور أي قرار يدين (إسرائيل)^(٤).

وفي مطلع العام ٢٠٠٤، بدا واضحاً مدى التراخي الأمريكي في مسألة إقامة الدولة الفلسطينية، التي كان من المفترض أن تقام في العام ٢٠٠٥ بموجب خطة خارطة الطريق، وذلك بعد أن شكك وزير الخارجية الأمريكي حينها (كولن باول) خلال زيارته للقدس في ٢١/١١/٢٠٠٤، بإمكانية قيام الدولة الفلسطينية في العام ٢٠٠٥، وبعد إعادة انتخاب الرئيس (جورج دبليو بوش) لولاية ثانية في العام ٢٠٠٤، أشار الى

(١) أحمد يوسف أحمد واخرون، حالة الامة العربية ٢٠٠٥ النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٥٧ - ٥٨.

(٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص ٢٧٥.

(٣) علاء الدين محمد منصور، الامن القومي الإسرائيلي وانعكاسه على عملية السلام مع الفلسطينيين ١٩٩١ - ٢٠٠١ (غزة: رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الازهر، ٢٠١٣)، ص ١٣٥.

(٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٤)، ص ٢٥١ - ٢٥٢.

إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية في العام ٢٠٠٩، مما اثار ردود فعل سلبية من الجانب الفلسطيني، إذ سيمنح (إسرائيل) المزيد من الوقت لمصادرة الأراضي الفلسطينية^(١). خلال هذه المرحلة شرعت (إسرائيل) بتجاوز خارطة الطريق والسعي الى فرض حل أحادي الجانب بالانسحاب من قطاع غزة في آب/٢٠٠٥، وما زاد من التعقيد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في ٢٥/١/٢٠٠٦، مما عدته (إسرائيل) عدم وجود شريك فلسطيني يمكن التفاوض معه^(٢). إذ ترفض حماس الشروط الموضوعية من قبل الرباعية الدولية مثل (الاعتراف بإسرائيل، واتفاقات السلام المعقودة سابقاً، والقاء السلاح)، وقد أسفر الانسحاب (الإسرائيلي) من قطاع غزة الى سيطرة حركة حماس على القطاع، وإن كان محاصراً ومعزولاً^(٣). وبالوقت ذاته استمرت (إسرائيل) بسياساتها الاستيطانية الرامية الى ضم المزيد من أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية الى مستوطناتها وبموافقة من الولايات المتحدة، مما أضعف من إمكانية قيام الدولة الفلسطينية^(٤).

وقد أسفرت هذه التطورات عن توقف عملية السلام، لاسيما وان هناك ضغوط أمريكية وإسرائيلية قوية على الدول الاوربية والعربية بعدم التعامل مع حكومة حماس، كونها حكومة ل(حركة إرهابية) يجب حصارها وإسقاطها، وبدلاً من إحترام إرادة الشعب الفلسطيني، فقد تم معاقبته على هذا الاختيار، وتم إطلاق يد إسرائيل لممارسة كل أنواع الاعتداءات العسكرية والضغط السياسية والاقتصادية تحت ذريعة الدفاع عن النفس ومواجهة الإرهاب، وهذا يُعطي مؤشر مهم وهو ان تفعيل عملية السلام

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ٢٥٢.

(٢) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٦ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧)، ص ص ٩٤، ٩٧، ٩٨.

(٣) تيري دو مونريال، عشرون عامًا قلبت موازين العالم من برلين الى بكين، ترجمة: أمل الصبان وآخرون (القاهرة: المركز القومي للترجمة، الجزء الثاني، ٢٠١٢)، ص ص ٣٥٠، ٣٩٤، ٤٠٢.

(٤) براء ميكائيل، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة: د. رندا بعث (دمشق: دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ٢٢٠.

ومسار التسوية إنما هو رهن برغبة وقرار من الولايات المتحدة و(إسرائيل) وليس بسبب حركة حماس ومواقفها السياسية^(١).

وبذلك يتضح أن خطة خارطة الطريق تمثل في ظل معطيات إطلاقها محاولة أمريكية لدعم سياستها في المنطقة العربية أكثر منها إيجاد حل حقيقي للقضية الفلسطينية، كما لم تحتوي في مضمونها أكثر من الاتفاقات السابقة التي لم تمنح الحد الأدنى من الحقوق للفلسطينيين، لاسيما وانها لم تضع اليات جادة أو مدد زمنية محددة لإقامة الدولة الفلسطينية، ومن أجل تحريك عملية السلام تقدمت الحكومة المصرية بمبادرة تقوم على مرحلتين الأولى التهدئة، والثانية مفاوضات الحل النهائي^(٢). وبالفعل بدأت مجموعة من اللقاءات التي رعتها الحكومة المصرية وبدأت في ٢٠٠٧/١/٣، وجمعت بين (يهود أولمرت) و (محمود عباس)، التي تناولت قضية التهدئة بين (إسرائيل) وفصائل المقاومة الفلسطينية، إلا إن السلوك الإسرائيلي المتعنت لم يفض إلى النتائج المرجوة من القمة، وفي ٢٠٠٧/١١/٢٠ تم عقد اجتماع آخر برعاية الحكومة المصرية وبهدف تحريك عملية السلام، فضلاً عن العديد من اللقاءات برعاية مصرية مع القادة العرب والأجانب وكبار المسؤولين، وفي موازاة ذلك عقدت الأردن من جانبها لقاءات سواء مع الجانب الإسرائيلي أو مع الأطراف الدولية المعنية بهدف تفعيل مسار التسوية السلمية، وفي الواقع أن العام ٢٠٠٧ قد شهد العشرات من اللقاءات والاجتماعات بين أطراف الصراع مباشرة أي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أو التي حصلت من قبل الأطراف المعنية بهذا الملف، ومن أجل تحريك عملية التسوية دعا الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) إلى عقد مؤتمر دولي، وبالفعل

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص ص ٢٩٤ - ٢٩٥.

(٢) محسن عوض وآخرون، مقاومة التطبيع ثلاثون عاماً من المواجهة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ص ٥٧ - ٥٨.

تم عقد مؤتمر أنابوليس في ٢٧/١١/٢٠٠٧، وحضرته (٤٣) دولة و(٧) منظمات وهيئات دولية^(١).

ودعا الرئيس (جورج دبليو بوش) في كلمته التي ألقاها في المؤتمر الى وضع حد للعنف، وإقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية تعيشان بسلام، والانخراط في مفاوضات نشطة ومستمرة، وتم الاتفاق على تشكيل آلية أمريكية - إسرائيلية - فلسطينية، وبرئاسة أمريكية لمتابعة تنفيذ خطة خارطة الطريق، وكان أهم ما جاء في كلمته هو استخدام مصطلح (الدولة اليهودية) قائلاً: "وستفي الولايات المتحدة بالتزامها تجاه أمن (إسرائيل) كدولة يهودية ووطن للشعب اليهودي"^(٢). وما ينطوي هذا المصطلح من دلالات خطيرة على مستقبل القضية الفلسطينية.

وعموماً فان مؤتمر أنابوليس جاء كجزء من الحراك السياسي الأمريكي، إذ يمثل المؤتمر الخطوة الأخيرة في عهد الرئيس (جورج دبليو بوش)، كما إن المؤتمر مثل محاولة أمريكية لإضفاء طابع الجدية على اللقاءات بين اطراف الصراع المباشر، ومنحهم دعم سياسي دولي وعربي، وما يتضمنه من تعهد دولي لدعم التوصل الى حل نهائي، وفي الواقع ان هذا المؤتمر يعد من جانب آخر محاولة أمريكية لتكريس الانقسام الفلسطيني، ذلك ان تعزيز المسار التفاوضي الفلسطيني - الإسرائيلي يعد وسيلة لتهميش حماس وهزيمتها، فهذا المؤتمر هو محاولة إعادة بناء وتشكيل التحالفات الإقليمية في المنطقة الذي قسمته الى معسكرين: الأول "معسكر الاعتدال" ويشمل (إسرائيل) ومصر والأردن ودول الخليج العربية وبعض الدول العربية الأخرى، والثاني "معسكر التطرف" الذي يشمل ايران وسورية وحزب الله وفصائل المقاومة الأخرى، وبذلك فان المسعى الأمريكي يأتي من أجل أن تسير عملية السلام بمسار

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص ص ٣٠٩ - ٣١٠ و ٣١٦.

(٢) للمزيد ينظر مجلة الدراسات الفلسطينية، كلمة للرئيس جورج بوش في افتتاح مؤتمر أنابوليس (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١٨، العدد ٧٢، خريف ٢٠٠٧)، ص ص ١٧٥، ١٧٦،

موازٍ مع عملية تطبيع العرب مع (إسرائيل) دون الانتظار الى حين الوصول الى تسوية نهائية كما تنص عليها المبادرة العربية^(١).

وعليه فان مؤتمر أنابوليس جاء كحل غير من المبادرات والمؤتمرات التي لم تفض الى شيء، بسبب غياب المقومات الضرورية للتوصل الى تسوية متوازنة، إذ لم يتمكن الفلسطينيون من الحصول على الحد الأدنى من حقوقهم، وعليه فشل هذا المؤتمر في إيجاد تسوية سلمية وعادلة^(٢). وما ساعد على ذلك هو نجاح (بنينان ننتياهو) منذ تشكل حكومته الأولى في العام ٢٠٠٩، من اتباع أسلوب المراوغة من اجل خفض سقف المطالب الأمريكية، وبعد التحلل من التزامات مؤتمر أنابوليس، تبني استراتيجية تفاوضية قامت على أساس إبقاء مسار التسوية مستمراً دون التوصل الى نتائج حقيقية، وبالوقت ذاته تقوم (إسرائيل) بتهويد الأرض وتقطيع أوصالها، ولا سيما في القدس^(٣).

وخلال مدة حكم الرئيس (بارك أوباما ٢٠٠٩ - ٢٠١٧) كان ملف عملية السلام أبرز ملفات السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

وبالفعل أقدم الرئيس (بارك أوباما) في ايار/ ٢٠١٠ على تعيين السيناتور (جورج ميتشل) كمبعوث أمريكي خاص لمتابعة تطورات عملية السلام، وتولى مهمة عقد مفاوضات غير مباشرة وأطلق عليها مصطلح "مفاوضات التقريب"، كون الهدف من المفاوضات هو تقريب مواقف أطراف الصراع من اجل التوصل الى اتفاق، وبعدها يتم الانتقال الى الملفات الحساسة وهي اللاجئين والقدس والحدود، ولكن هذه الجهود قد اصطدمت بتعنت حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين ننتياهو) لا سيما

(١) قصي أحمد حامد، الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٩)، ص ٢٠٦ - ٢١١.

(٢) أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حالة الامة العربية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ ثنائية التفتيت والاختراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ١٢٠ - ١٢٢.

(٣) أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حالة الامة العربية ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ النهضة أو السقوط (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ١٨٩.

في مسألة الاستيطان، ومن الواضح أن الولايات المتحدة فشلت في وضع حد للاستيطان^(١).

وتحت الضغوط الأمريكية وافقت السلطة الفلسطينية على الدخول في مفاوضات مباشرة ومشاركتها في مؤتمر السلام الذي عُقد في العاصمة الأمريكية واشنطن وبرعاية من الرئيس (باراك أوباما) في ١/٩/٢٠١٠، لكن الملاحظ أن تعامل إدارة الرئيس (باراك أوباما) مع ملف عملية السلام قد اتسم بالفشل والتردد، لا سيما بعد تراجع الإدارة الأمريكية عن مساعيها لتجميد الاستيطان^(٢). وعلية فقد وصلت عملية السلام الى طريق مسدود، وشهدت فشلاً تاماً، على الرغم من أن (توني بليز) ممثل اللجنة الرباعية حاول ان يخالف حقائق الأمور، إذ أعلن في ١٣/٩/٢٠١٠: " إن التشاؤم حول الوصول الى تسوية يتراجع بشكل كبير"^(٣). وهذا تصريح يجافي الحقائق التي على الأرض.

وبعد أن استنفد الجانب الفلسطيني كل الوسائل من أجل الحصول على أدنى حقوقه، وبالوقت ذاته تنازل عن حقوق أصيلة ولكن من دون جدوى، رفع الجانب الفلسطيني قضية الاستقلال والدولة الى المحافل الدولية في ربيع العام ٢٠١١، بعد سنوات من المفاوضات التي لم تسفر عن شيء يذكر، وقد مثلت عضوية فلسطين في الأمم المتحدة معركة دبلوماسية وقانونية واسعة النطاق^(٤). وبالفعل كان من أهم التطورات فيما يخص مشروع الدولة الفلسطينية هو حصول فلسطين على صفة دولة

(١) فريد بن بلعيد، إدارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية ٢٠٠٨ - ٢٠١٢ (الجزائر: رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، ٢٠١٢)، ص ١٧٥.

(٢) أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حالة الامة العربية ٢٠١٠ - ٢٠١١ رباح التغيير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ص ١٧٣ و ١٩٦. وللمزيد ينظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٠ (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١١)، ص ص ٣٦١ - ٣٦٤.

(٣) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١٠ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١١)، ص ٢٠٩.

(٤) للمزيد ينظر أحمد يوسف أحمد وآخرون، حالة الامة العربية ٢٠١١ - ٢٠١٢ معضلات التغيير وآفاقه (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص ص ٢٠٧ - ٢١٦.

مراقب غير عضو في الأمم المتحدة في ٢٩/١١/٢٠١٢، وتعد هذه خطوة مهمة من أجل تمكين فلسطين من الانضمام الى الوكالات الدولية سواء التي تقع ضمن منظومة الأمم المتحدة أو خارجها^(١).

وبضغوط أمريكية استؤنفت المفاوضات الفلسطينية - (الإسرائيلية) في واشنطن في نهاية تموز/٢٠١٣، حتى من دون الاتفاق على إزالة الاستيطان أو وقفه، ومن دون الاتفاق أيضاً على إقامة الدولة الفلسطينية وفقاً لحدود العام ١٩٦٧، ومن دون أي ضمانات أمريكية، واتسمت هذه المفاوضات بعدم ضغط إدارة الرئيس (باراك أوباما) على إسرائيل، وطرح فقط ما يمكن ان توافق عليه إسرائيل، وما عزز هذا الاتجاه ان وزير الخارجية الأمريكي حينها (جون كيري) قام بجولات مكوكية بلغت (١١)، وكانت النتيجة تخليه عن التوصل الى معاهدة سلام، واخذ يبحث عن مجرد التوصل الى "اتفاق اطار"^(٢). وقد توقف (جون كيري) عن مبادرته في ٢٩/٤/٢٠١٤، ويعود سبب هذا الفشل الى الإصرار الإسرائيلي على الاعتراف بها كدولة للشعب اليهودي، كما رفضت (إسرائيل) الانسحاب من شرق القدس المحتلة، كما رفضت عودة لاجئ واحد استناداً الى حق العودة، وعليه فإن جميع هذه المفاوضات كانت تركز على فكرة إدارة الصراع وليس حله^(٣).

ونظراً لعدم التوصل الى تسوية سلمية عادلة للقضية الفلسطينية بسبب الممارسات (الإسرائيلية) وانغلاق الأفق السياسي أمام المفاوضات أعلن المجلس المركزي الفلسطيني في رام الله في دورته الـ (٢٧) في ٤/٣/٢٠١٥، عن قراره بالتوجه

^(١) ربما كانت نزال، التدويل والقرار ١٣٢٥، في المؤتمر السنوي الرابع: القضية الفلسطينية والبعث الدولي الفرص والمتطلبات الاستراتيجية (فلسطين: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، ٢٠١٥)، ص ١٢٩.

^(٢) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١٢ - ٢٠١٣ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٤)، ص ص ١٠٨، ١١١، ١١٤.

^(٣) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١٤ - ٢٠١٥ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٦)، ص ص ١٢٢ - ١٢٣.

نحو تدويل القضية الفلسطينية عن طريق اللجوء الى مجلس الامن والمحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية، كوسيلة ضغط أقوى ضد (إسرائيل) ^(١).

ولأحياء عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط من جديد بعد توقف منذ العام ٢٠١٤، رعت فرنسا مؤتمراً دولياً وانعقد في العاصمة الفرنسية باريس في ٢٠١٦/٦/٣، وحضر المؤتمر وزراء خارجية ودبلوماسيين من (٣٠) دولة ومنظمة دولية وإقليمية، وغابت بريطانيا وألمانيا وروسيا عن المؤتمر والملاحظ أن فرنسا قدمت تنازلات (لإسرائيل) من أجل إقناعها بـ"المبادرة الفرنسية"، وهذا بطبيعة الحال على حساب الفلسطينيين، وتضمن البيان الختامي للمؤتمر التأكيد على المفاوضات المباشرة دون تحديد سقف زمني لها، وتشكيل فرق لمتابعة المفاوضات، دون الإشارة الى الاستيطان وأثر ذلك على حل الدولتين ^(٢).

والملاحظ ان فرنسا سعت الى لعب دور أكبر في ملف عملية السلام، إذ عقدت في ٢٠١٧/١/١٥، مؤتمر باريس للسلام، وحضر المؤتمر الدولي (٧٠) دولة ومنظمة، فضلاً عن لجنة من الرباعية الدولية، وفي هذا الخصوص قال وزير الخارجية الفرنسي (جان مارك ايرولت): "إن مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط أجمع على حل الدولتين ونبد العنف ورفض الاستيطان"، ومن جانبه قال الرئيس الفرنسي (فرانسوا هولاند): "إن حل الدولتين هو الحل الوحيد الممكن للتوصل إلى السلام والأمن، وإن تواصل بناء المستوطنات يسهم في تراجع معدلات وفرص السلام والأمن بالمنطقة" ^(٣).

(١) ريماء كنانة نزال، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.

(٢) خليل شاهين، المبادرة الفرنسية وخيبات الدبلوماسية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٢٧، العدد ١٠٧، صيف ٢٠١٦)، ص ١٩٩ - ٢٠٢.

(٣) صحيفة الحياة الجديدة، مؤتمر باريس إجماع على حل الدولتين ونبد العنف ورفض الاستيطان (فلسطين: العدد ٧٥٩٨، ٢٠١٧/١/١٦). للمزيد ينظر: مجلة الدراسات الفلسطينية، البيان الختامي لمؤتمر باريس الذي يؤكد المرجعيات الدولية لعملية السلام ويشدد على حل الدولتين ويرحب بقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ بشأن الاستيطان (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٢٨، العدد ١١٠، ربيع ٢٠١٧)، ص ٢١٣.

ثانياً- التعامل البريطاني مع عملية السلام وإقامة الدولة الفلسطينية:

فُبل الحرب على العراق دعا رئيس الوزراء البريطاني (توني بلير) الى عقد (مؤتمر لندن) في كانون الثاني/٢٠٠٣، بهدف مناقشة القضايا المتعلقة بعملية السلام، والتغييرات المطلوبة من الولايات المتحدة و(إسرائيل) والسلطة الفلسطينية، ولإظهار مدى الاهتمام الأوروبي ولا سيما البريطاني في قضية إحلال السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، علمًا ان الهدف الحقيقي كان تجنب السخط العربي وكسب الوقت حتى يتم الانتهاء من احتلال العراق^(١).

وفي سياق المساعي البريطانية للقيام بدور لها في عملية السلام عقدت مؤتمر لندن في ١/٣/٢٠٠٥، وحضره الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان)، وأكثر من عشرين دولة، وتضمن البيان الختامي للمؤتمر المطالبة بإصلاح السلطة الفلسطينية، ووقف هجمات الفصائل الفلسطينية وجمع سلاحها، والاستمرار بتقديم الدعم للسلطة الفلسطينية، ويتسم الموقف البريطاني بالتطابق مع الموقف الأمريكي من هذا الملف، ويمكن تلخيص الموقف البريطاني بما أعلنه رئيس الحكومة البريطانية آنذاك (توني بلير) في ١٨/٣/٢٠٠٥ بالمحاور الآتية^(٢):

- ١- الالتزام بفكرة الدولتين بما يتفق مع خطة خارطة طريق، ومع استعداد أمريكي ضامن لها.
- ٢- حشد الدعم الدولي لضمان قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، وتمتلك بنية تحتية سياسية واقتصادية وأمنية.
- ٣- دعم الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية مع ضمان أمن إسرائيل، وانفتاح قطاع غزة تجاريًا عن طريق انشاء مطار وميناء.

(١) ثناء فؤاد عبد الله، مواقف القوى العالمية إزاء مستجدات الصراع العربي - الإسرائيلي: موقف أوروبا، في ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٣٢٥ - ٣٢٦.

(٢) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧ و ١٤٩.

٤- الاستمرار في عملية السلام استناداً الى خطة خارطة الطريق.

يُذكر أن بريطانيا نظرت الى خطة الانسحاب الأحادي الجانب من قبل (إسرائيل) من قطاع غزة بأنه يمثل تقدماً وإن كان محدوداً وتطوراً في مجال تحسين حالة حقوق الإنسان في (إسرائيل) والأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد حسنت هذه التطورات حرية التنقل للفلسطينيين داخل غزة، وبين غزة ومصر، وأدى فض الاشتباك أيضاً إلى تقليل فرصة الاشتباكات بين الإسرائيليين والفلسطينيين وساهم في خفض عدد الوفيات الفلسطينية بنسبة ٧٥ في المائة وإلى انخفاض الوفيات (الإسرائيلية) بنسبة ٥٠ في المائة في العام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤، وفي ظل رئاسة بريطانيا للاتحاد الأوروبي تم إنشاء بعثة للاتحاد الأوروبي للمساعدة في مراقبة معبر رفح على الحدود بين قطاع غزة ومصر، علماً أن الحكومة البريطانية قدمت تمويلاً لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني التي أجريت في ٢٥/١/٢٠٠٦، وعملت مع السلطات الانتخابية لإدراج توصيات بعثة الاتحاد الأوروبي، وشمل الدعم العمل في مجال رصد وسائل الإعلام، وتدريب الصحفيين المحليين، وتمويل مراكز الاقتراع، فضلاً عن دعم بعثة المراقبة الرسمية للاتحاد الأوروبي، ودعم وفد المراقبة البريطانية بشكل منفصل، وقد جرت الانتخابات بسلاسة وكفاءة، دون حوادث عنف^(١).

وعلى أثر فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في ٢٥/١/٢٠٠٦، أعلن (توني بليز) في كلمة له أمام مجلس الشئون العالمية في لوس أنجلوس في آب/٢٠٠٦: " أنه هناك قوس للتطرف يمتد حالياً عبر الشرق الأوسط، ويمس على نحو متزايد بلدناً تبعد كثيراً عن المنطقة، وتقتضي هزيمته إقامة تحالف للاعتدال يرسم مستقبلاً مختلفاً يمكن للمسلمين واليهود والمسيحيين، للعرب والغربيين، للأمم الثرية والنامية أن تحقق التقدم في سلم وتجانس مع بعضها البعض"، وأضاف: ان الشرق الأوسط يشهد "صراعاً جوهرياً حول القيم التي ستشكل مستقبلنا بين الإسلام الرجعي والإسلام المعتدل والسائد"، وتقف في معسكر الاعتدال السلطة

(1) Government of the United Kingdom, Human rights Annual Report 2006 (London: Foreign & Commonwealth Office, 2006), p. 77.

الفلسطينية برئاسة (محمود عباس)، وأن (إسرائيل) تقف في حالة دفاع عن النفس في وجه حماس وحزب الله، وفي المعسكر الرجعي توجد القاعدة وحماس وإيران، وتعد الأخيرتان "مصدرا دائماً لزعزعة الاستقرار"، وهذا المعسكر أمامه "خيار إما الانضمام للمجتمع الدولي والالتزام بنفس القواعد مثل بقيتنا، أو أن تتم مواجهته" ^(١). ومن جانبه أعلن (جاك سترو) وزير خارجية بريطانيا حينها: " أن على حماس أن تنبذ العنف، وتعترف بحق (إسرائيل) في الوجود إن كانت تريد العمل مع المجتمع الدولي" ^(٢).

وبخصوص الدولة الفلسطينية فإن الحكومة البريطانية ترى ان مواصلة (إسرائيل) بناء المستوطنات وتوسيعها يُعد انتهاكاً لخارطة الطريق، إذ يمزق التواصل الجغرافي الفلسطيني في جميع أنحاء الضفة الغربية، مما يزيد من صعوبة إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وآمنة، فضلاً عن ذلك نظرت الحكومة البريطانية الى الجدار الفاصل الذي بنته (إسرائيل) بأنه يمثل تحدٍ آخر أما قيام الدولة الفلسطينية، بحكم استيلاء (إسرائيل) على الأراضي الفلسطينية لبناء الجدار، وان كانت الحكومة البريطانية قد أكدت بأنها تتفهم المخاوف (إسرائيل) الأمنية، كما انها تتفهم ضرورة حماية (المواطنين الإسرائيليين) من الهجمات (الإرهابية)، وليس لدى بريطانيا اي اعتراض على بناء الجدار، شريطة أن يبنى على أرض (إسرائيلية)، ولكن بناء الجدار على الأراضي المحتلة يتنافى مع القانون الدولي، ومن ثم فإن أجزاء من مسار الجدار شُيّدت على الخط الأخضر للضفة الغربية وهذا غير قانوني ^(٣).

وعلى أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في حزيران/٢٠٠٦، أعلنت الحكومة البريطانية: أن بعض الإجراءات (الإسرائيلية) ضد الفلسطينيين كانت غير متناسبة، وأن السياسات (الإسرائيلية) تجاه سكان قطاع غزة ككل شكلت عقاباً

^(١) مارك كورتسي، التاريخ السري لتآمر بريطانيا مع الأصوليين، ترجمة: كمال السيد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط٢، ٢٠١٤)، ص ٤٢٦.

^(٢) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، تقرير معلومات (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد ١٦، ٢٠١٠)، ص ٥٠.

^(٣) Government of the United Kingdom, Human rights Annual Report 2006, op. cit., p.p. 78 – 79.

جماعياً، وطالبت (إسرائيل) بالكف عن الأنشطة التي تنتهك القانون الدولي، كما أدانت الحكومة البريطانية جميع أشكال العنف التي يرتكبها الفلسطينيون ضد (السكان الإسرائيليين)، وهذه الاعمال تضر بعملية السلام، علماً ان الحكومة البريطانية قدمت دعماً مادياً الى الفلسطينيين بلغ (١٢) مليون جنيه إسترليني خلال المدة من ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، كما قدمت (٣١,٦) مليون جنيه إسترليني للمدة من ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، وترى الحكومة البريطانية بان الحل المستدام الوحيد للاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني هو استعادة النشاط الاقتصادي الكامل الناجم عن جملة أمور منها تسهيل حرية التنقل للفلسطينيين^(١).

تمثل عملية السلام استناداً لما أعلنته وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة في ١٦/٥/٢٠٠٧، أولوية في إطار تعاملها مع القضية الفلسطينية؛ وذلك لأن العنف في (إسرائيل) والأراضي المحتلة قد تسبب في خسائر فادحة في الأرواح والمعاناة الإنسانية والصعوبات الاقتصادية، وإن حل هذا الصراع أمر بالغ الأهمية بالنسبة (للإسرائيليين) والفلسطينيين على السواء، ومن أجل آفاق أوسع لتحقيق السلام على المدى الطويل في المنطقة، فإن الحكومة البريطانية تعمل جنباً إلى جنب مع الشركاء الدوليين، على تحقيق مشروع حل الدولتين: دولة فلسطينية ديمقراطية وقابلة للحياة وسلمية، جنباً إلى جنب مع تأمين (إسرائيل)، كما أعلنت الحكومة البريطانية بانها ملتزمة بإحياء مفاوضات الوضع النهائي التي تشمل: (اللاجئين، والقدس، والمستوطنات، والدولة) في أقرب وقت ممكن من الناحية الواقعية، والطريق إلى ذلك هو من خلال خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، وتحدد خارطة الطريق الخطوات التي يتعين على السلطة الفلسطينية و(إسرائيل) اتخاذها برعاية اللجنة الرباعية، من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية، وقد قبل الطرفان

(1) Government of the United Kingdom, Human rights Annual Report 2007 (London: The Stationery Office Limited House of Commons, Foreign Affairs Committee, 2008), p.p. 55 – 56.

خارطة الطريق وأبدى التزامات عامة بتنفيذها، وتؤمن الحكومة باعتقاد راسخ أن خارطة الطريق هي أفضل طريق لتحقيق السلام في الشرق الأوسط^(١).

وبعد استقالة (توني بلير) من رئاسته للحكومة البريطانية التي استمرت لمدة عشر سنوات من ١٩٩٧ - ٢٠٠٧، تم تعيينه في العام ٢٠٠٧، كمبعوث للجنة الرباعية الدولية الى الشرق الأوسط، وعلى الرغم أنه حاول اظهار اعتداله في إدارة عملية السلام، إلا ان انحيازه الى (إسرائيل) كان واضحاً، كما انه ساند المواقف الامريكية في هذا الخصوص، مما دفع بعض القيادات الفلسطينية الى مطالبته بالتسحي عن مهمته كممثل للجنة الرباعية^(٢).

وعلى الرغم من تولي (غوردن براون) رئاسة الحكومة البريطانية خلفاً لـ(توني بلير) وسعي قيادات حزب العمال البريطاني أن تظهر بموقف متوازن، إلا ان واقع الحال غير ذلك فـ(توني بلير) رئيس اللجنة الرباعية عضو شرف في جمعية أصدقاء (إسرائيل)، و(غوردن براون) عضو شرف في مجلس أمناء الصندوق القومي اليهودي، ولم يخفِ الأخير مشاعره تجاه (إسرائيل) في خطابه الذي ألقاه في (الكنيست الإسرائيلي) في ٢١/٧/٢٠٠٨، مُذكراً بالوعد الإلهي بقيام (إسرائيل)، وأكد على الشراكة التي لا تنفصم بين بريطانيا (وإسرائيل)، وقال: "إنني أعتبر نفسي وطيلة عمري صديقاً لإسرائيل"، وعند لقائه برئيس السلطة الفلسطينية (محمود عباس) قال: "هناك حاجة عاجلة لدولة فلسطينية قابلة للحياة، وأنه عرض على الكنيست رؤيته للحل القائم على دولتين طبقاً لحدود عام ١٩٦٧، تكون القدس عاصمة لكليهما"، علماً ان قيمة التعهدات المالية البريطانية الى السلطة الوطنية الفلسطينية بلغت (٤٨٩) مليون دولار

(١) United Kingdom, What Is the United Kingdom's Position on the Israeli-Palestinian Conflict?, Foreign & Commonwealth Office (FCO), 2007.

<http://israelipalestinian.procon.org/view.answers.php?questionID=000577>

(٢) د. نايف جراد، واقع العلاقات الأوربية ومستقبلها الفلسطينية، في دراسات مستقبلية فلسطينية (القدس: مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي، ٢٠١٤)، ص ١١٥.

للمدة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٠^(١). كما قدمت بريطانيا للفلسطينيين قرابة (١١١) مليون دولار للعام ٢٠١٠ - ٢٠١١^(٢).

وبعد نجاح فلسطين في حصولها على صفة مراقب في منظمة الأمم المتحدة في العام ٢٠١٢، كانت بريطانيا من الدول التي امتنعت عن التصويت، وفي الوقت ذاته أيد وزير خارجية بريطانيا آنذاك (ويليام هيغ) حل الدولتين لأن سيعزز أمن (إسرائيل) وديمقراطيتها، في حين سياسة (إسرائيل) في الأراضي الفلسطينية المحتلة سوف تهدد هذا الحل^(٣). وعندما أعلن الرئيس (بارك أوباما) بأن الحدود في التسوية الفلسطينية (الإسرائيلية) ستستند على حدود ١٩٦٧، أعلن (ويليام هيغ) تأييده لموقف الرئيس الأمريكي، وقال: "أدعم بشكل خاص الرسالة الواضحة التي مفادها ان حدود (إسرائيل) وحدود فلسطين يجب أن تكون على أساس خط العام ١٩٦٧ مع تبادل أراضٍ متفق عليه بين الجانبين"، يُذكر أن بريطانيا تعهدت بتقديم دعمًا ماليًا إلى السلطة الفلسطينية قرابة (٣٤٩,٤١) مليون دولار لأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٣^(٤).

وفي الواقع ان الإنتهاكات (الإسرائيلية) المستمرة بحق الفلسطينيين قد قوضت خارطة الطريق، ومن المؤسف ان الحكومة البريطانية قد ألقت اللوم على الفلسطينيين بدلاً من (إسرائيل)، وفي هذا الخصوص قال (ويليام هيغ) في محاضرة ألقاها في سيدني في ١٧/١/٢٠١٣: "قد يصبح من المستحيل تطبيق حل الدولتين بسبب الوقائع على الأرض. ندرك العوائق الهائلة أمام عملية السلام، ليس أقلها دور حركة حماس في غزة. مع ذلك نعتقد أنه على إدارة الرئيس أوباما التي أعيد انتخابها

(١) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٨ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٩)، ص ٢١١، ٢١٩.

(٢) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١٠، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢.

(٣) مهند مصطفى، مشهد العلاقات الخارجية، في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٤: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٣ (فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، العدد ١٠، ٢٠١٤)، ص ١١٦ و ١٢١.

(٤) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١١ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٢)، ص ٢١٩ - ٢٢٠ و ٢٢٢.

لولاية ثانية أن تضع في سَلَم أولوياتها بذل مجهود جديد لإطلاق عملية السلام، على أن يكون أكثر فاعلية ونشاطاً من كل ما شهدناه منذ اتفاقات أوسلو^(١).

وفي محاولة من قبل الحكومة البريطانية لدفع عملية السلام بعد حالة الجمود التي اصابتها تبنى مجلس العموم البريطاني في ١٣/١٠/٢٠١٤، بأغلبية (٢٧٤) صوتاً مقابل (١٢) صوتاً على قرار غير ملزم يدعو فيه الحكومة البريطانية بالاعتراف بدولة فلسطين إلى جانب دولة (إسرائيل) كمساهمة في تأمين حل على أساس دولتين عن طريق التفاوض، وأيد حزب العمال القرار، في حين قررت الأحزاب البريطانية الأخرى منح نوابها حرية التصويت^(٢). وفي هذا الخصوص قال (غريهام موريس) عضو حزب العمال في البرلمان البريطاني وهو الشخص الذي قدم المبادرة للاعتراف بالدولة الفلسطينية: "الاعتراف بفلسطين لا يهدف المس بـ(إسرائيل)، بل انه لمصلحتها أيضاً"، ومن جانبه عد (ماثيو غولد) السفير البريطاني في (إسرائيل) هذا التصويت في البرلمان البريطاني هو: "انعكاس للرأي العام البريطاني وخاصةً بعد الحرب الأخيرة على غزة، وليس للتصويت علاقة بالحزب الحاكم في بريطانيا"^(٣).

وبخصوص الموقف البريطاني من مؤتمر باريس للسلام الذي انعقد في ١٥/١١/٢٠١٧، فقد تحفظت بريطانيا على بيان المؤتمر ورفضت التوقيع عليه، وقد بررت الحكومة البريطانية ذلك بعدم منطقية المؤتمر ونتائجه، وأنه جاء قبل أيام من تولي (دونالد ترامب) مهام منصبه كرئيس للولايات المتحدة الذي يفترض العمل مع ادارته لتحقيق تقدم بعملية السلام^(٤).

(١) Victor Kotsev, A New Hope for the Peace Process?, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2013.

<http://carnegieendowment.org/sada/?fa=50739>

(٢) مختارات من الصحف العربية، وزارة الخارجية: الطريق إلى الدولة الفلسطينية يمر عبر غرفة المفاوضات فقط، عن صحيفة يديعوت أحرونوت (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٩٩٠، ١٤/١٠/٢٠١٤)، ص ٦.

(٣) مهند مصطفى، العلاقات الخارجية الإسرائيلية: سياسة إدارة الأزمات، في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٥: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٤ (فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، العدد ١١، ٢٠١٥)، ص ١٢٣.

(٤) د. محمد خالد الأزعر، مؤتمر باريس والتسوية الفلسطينية: البحث عن التدويل الفاعل، شؤون عربية (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ١٦٩، ربيع ٢٠١٧)، ص ٧١.

ومن الجدير بالذكر أن موقف بريطانيا يتطابق إلى حد كبير مع موقف وتوجهات الإدارة الأمريكية حول القضية الفلسطينية وملفاتها المعقدة، وفي هذا الخصوص عد وزير الخارجية البريطاني (بوريس جونسون) خلال زيارته لفلسطين في ٢٠١٧/٣/٨: الإدارة الأمريكية الجديدة في واشنطن بانها تمثل فرصة أمام السلام، قائلاً "هناك استعداد للنظر إلى الأمور برؤية جديدة"^(١). كما أكد خلال لقاءه برئيس الحكومة (الإسرائيلية) (بنيامين نتنياهو) إلى دعم بلده (إسرائيل)، وأشار إلى أنه عندما كان في الثامنة عشرة من عمره تطوع في أحد الكيوتسات (الإسرائيلية) كمساهمة في تعزيز الاقتصاد (الإسرائيلي)، وأضاف أن السياسة البريطانية تدعم تطبيق حل الدولتين للشعبين، وتؤكد وجوب إزالة العراقل أمام تحقيق تقدم نحو هذا الحل وفي مقدمها قضية المستوطنات في الأراضي المحتلة^(٢).

المطلب الثاني- تطورات السياسة البريطانية تجاه الانتهاكات (الإسرائيلية) والقضية الفلسطينية:

تمثل الانتهاكات (الإسرائيلية) بحق الفلسطينيين أبرز محاور الاهتمام الدولي، وعليه سوف يتناول هذا المحور الانتهاكات (الإسرائيلية) التي ارتفعت وتيرتها في الأعوام الأخيرة، ومن ثم التعامل البريطاني معها.

أولاً- تصاعد الانتهاكات (الإسرائيلية) بحق الفلسطينيين:

ان الانتهاكات (الإسرائيلية) بحق الفلسطينيين تعددت وتنوعت مظاهرها حيث شملت انتهاكات بحق الأرض والشعب العربي والتاريخ والدين والثقافة، وسوف نتناول باختصار أبرز الانتهاكات (الإسرائيلية) بحق الفلسطينيين والقدس لاسيما في ظل الأعوام الأخيرة كونها شهدت سياق (إسرائيلي) محموم للتغيير الديمغرافي والجغرافي

(١) صحيفة الوطن، وزير الخارجية البريطاني يزور (إسرائيل) والأراضي الفلسطينية، ٢٠١٧/٣/٨.

(٢) مختارات من الصحف العبرية، نتنياهو لوزير الخارجية البريطاني: الرفض العنيد للاعتراف ب(إسرائيل) دولة قومية لليهود هو سبب عدم التمكن من تحقيق السلام، عن صحيفة معاريف (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٥٦٩، ٢٠١٧/٣/٩)، ص ٣ - ٤.

يهدف خلق أوضاع جديدة على الأرض، ومن ثم يصحح الواقع الجديد غير قابل للتفاوض.

وعموماً فإن أبرز مظاهر هذه الانتهاكات الحفريات تحت المسجد الأقصى والانشاءات في محيطه، إذ بلغت الحفريات منذ العام ٢٠١٢ بحدود (٤٧) حفرة، كما شيدت سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) مجموعة من الانشاءات ذات الطابع اليهودي كمعابد او مركز ثقافية يهودية في محيط المسجد الأقصى بهدف تغيير معالم المدينة واقحام الوجود اليهودي فيها، وفي موازاة ذلك زادت الحركات اليهودية الساعية إلى اقتحام المسجد الأقصى لا سيما منذ العام ٢٠١٤، والملاحظ ان سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) عمدت إلى اسلوب خاص حيال المسجد الأقصى يتمثل بالبدء بالتقسيم الزمني حيث أعلنت اغلاق المسجد نهائياً أمام المصلين المسلمين وفتحه أمام اليهود على أساس ان المسجد يفتح لأتباع كل من الديانتين في المناسبات الخاصة، وهذا الاجراء يعد تمهيداً للتقسيم المكاني من حيث اقتطاع المساحات الشرقية لليهود، وإلى جانب ذلك وثق مشروع مراقبة الأنشطة الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية ان المستوطنين اليهود نفذوا (٢٢٦) اعتداءً على المساجد والكنائس والاديرة في العام ٢٠١٤، وأما في العام ٢٠١٥ فقد بلغ (٢٦٥) اعتداءً^(١). فضلاً عما تقدم أكد تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠١٦/٢٠١٧ بان قوات الاحتلال (الإسرائيلي) استمرت في قتل المدنيين الفلسطينيين لا سيما الرافضين لممارسات الاحتلال، كما اعتقلت الاف الفلسطينيين وما رافق ذلك من تفشي ظاهرة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة السيئة، وعمليات القتل غير المشروع، والاعدام خارج نطاق القضاء، فضلاً عن ذلك لجأت سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) إلى عمليات اخلاء قسري وهدم منظم لمنازل الفلسطينيين^(٢). وفي هذا الخصوص بلغ

(١) للمزيد ينظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ٢٠١٤ - ٢٠١٥ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٦)، ص ص ٢٧٥ - ٢٨٩.

(٢) للمزيد ينظر منظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠١٦/٢٠١٧ حالة حقوق الانسان في العالم (لندن: منظمة العفو الدولية، ٢٠١٧)، ص ص ٦٨ - ٧٠.

مجموع المنازل التي هدمتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي (١,٠٨٥) منزل خلال المدة من ٢٠٠٠ - ٢٠١٥، وتضرر من ذلك (٥,٦٣٧) مقدسياً^(١). وخلال العام ٢٠١٦ بلغ عدد المنازل التي تم هدمها (١٠٨٩) منزلاً في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، كما تم اخلاء ما يزيد على (١٥٩٣) من منازلهم قسراً، وبالوقت ذاته فإن حصول الفلسطينيين على تصاريح البناء بات أمراً شبه مستحيل^(٢).

ناهيك عن الحواجز التي أقامتها سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) والتي بلغت قرابة (٣٠) حاجزاً في محيط أحياء القدس العربية بهدف تقطيع أوصال المدينة وإعاقة حرية الحركة والتواصل الإنساني فيها، وفي المقابل عززت سلطات الاحتلال سياسة الاستيطان التي تعمدت تغيير طابع الأحياء الفلسطينية وإيجاد مراكز تهويديها فيها، فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ إجمالي الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية بما فيها القدس (١٩,٨٢٢) خلال العام ٢٠١٥ بعضها نفذ وبعضها في طور التنفيذ، فضلاً عن مصادرة (٣,٦٧٠) دونم من مختلف مناطق الضفة الغربية المحتلة تحت ادعاءات شتى وبما يعزز الوجود (الإسرائيلي)^(٣).

وفي سلسلة الانتهاكات (الإسرائيلية) التي لا تعد أقر (الكنيست الإسرائيلي) قانون تسوية الأراضي في ٢٠١٧/٢/٦، الذي يشرع بأثر رجعي للوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية، وبذلك منح الشرعية لقرابة (٣٩٢١) وحدة سكنية، وصادر (٨١٨٣) دونماً من أراضي فلسطينية خاصة^(٤).

^(١) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ٢٠١٤ - ٢٠١٥، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٠.

^(٢) للمزيد ينظر منظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠١٦/٢٠١٧، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨ - ٧٠.

^(٣) للمزيد ينظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ٢٠١٤ - ٢٠١٥، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٠ - ٣٠١.

^(٤) مجلة الدراسات الفلسطينية، الكنيست يقر مشروع قانون "شرعة المستوطنات" الذي يتيح مصادرة أراضي في الضفة الغربية والقدس (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٢٨، العدد ١١٠، ربيع ٢٠١٧)، ص ٢١٢.

وقد كشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام ٢٠١٧ عن استغلال الاحتلال (الإسرائيلي) أكثر من (٨٥%) من مساحة فلسطين البالغة (٢٧) ألف كلم مربع، كما أشار التقرير إلى أن (٤٠%) من مساحة الضفة الغربية تم تحويلها إلى أراضي دولة من قبل سلطات الاحتلال (الإسرائيلي)^(١).

ثانياً- التعامل البريطاني مع الانتهاكات (الإسرائيلية) بحق الفلسطينيين:

ان الموقف البريطاني من قضية الاستيطان يتسم بالوضوح، فقد أكد وزير الخارجية البريطاني (ديفيد ميليباند) في تشرين الثاني/٢٠٠٩، بان المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية " غير شرعية وتعيق السلام، وتتحدى مشاعر الفلسطينيين، ونطالب بإزالتها"، في إشارة الى الموقف الأوربي الراض للمستوطنات التي أقيمت منذ العام ٢٠٠١^(٢).

وقد أشار التقرير الصادر عن وزارة الخارجية والكونولث البريطانية لعام ٢٠١٠ حول الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى قلق الحكومة البريطانية من استخدام نظام المحاكم المزدوج في (إسرائيل) والأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ يخضع الفلسطينيون باستثناء سكان القدس الشرقية لنظام المحاكم العسكرية (الإسرائيلية) بغض النظر عن التهمة، في حين أن المستوطنين (الإسرائيليين) الذين يرتكبون أعمال عنف ضد الفلسطينيين وأراضيهم يعالجههم نظام العدالة المدني الإسرائيلي، وما رافق ذلك من إساءة معاملة للفلسطينيين اثناء الاعتقال في السجون ومراكز الاعتقال (الإسرائيلية)، فمنذ العام ٢٠٠١، قُدمت (٦٤٥) شكوى إلى وزارة العدل (الإسرائيلية)، إلا أن أيًا منها لم يفض إلى تحقيق جنائي، كما أعربت الحكومة البريطانية عن قلقها من معاملة الأطفال الفلسطينيين في ظل نظام المحاكم العسكرية

(١) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية الذكرى السنوية الواحدة والأربعون ليوم الأرض ٢٠١٧/٣/٣٠: السيدة علا عوض رئيس الإحصاء الفلسطيني تستعرض الذكرى بالأرقام والإحصائيات، ٢٠١٧.

<http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1896&mid=3265&wversion=Staging>

(٢) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٩ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠)، ص ٢٥٠.

(الإسرائيلية)، ففي نهاية العام ٢٠١٠، كان هناك (٢١٣) طفلاً فلسطينياً على الأقل محتجزين في السجون (الإسرائيلية)، كما وضع التقرير حالة التمييز التي تعاني منها المكونات غير اليهودية لا سيما في مجال السكن والتعليم والعمل والرعاية الصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية، كما أعلنت الحكومة البريطانية عن مخاوفها من زيادة عدد مشاريع قوانين الكنيست المقترحة التي إذا ما تمت الموافقة عليها ستزيد من التمييز ضد هذه المكونات في (إسرائيل)^(١).

وفي السياق ذاته أوضح التقرير الصادر عن وزارة الخارجية والكونغرس البريطانية لعام ٢٠١١ حول الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى استخدام السلطات (الإسرائيلية) الاحتجاز الإداري على نطاق واسع الذي لا ينبغي وفقاً للقانون الدولي أن يستخدم إلا عندما يكون ضرورياً كتدبير وقائي لا عقابي، وقد بلغ عدد الأشخاص الذين تم احتجازهم دون تهمة (٢٨٣) شخصاً، ولذلك ساهمت بريطانيا في ترجمة القوانين العسكرية (الإسرائيلية) إلى اللغة العربية، وتدريب المحامين الفلسطينيين عليها وتسهيل وصولهم إلى السجناء^(٢).

وفي الإطار ذاته رصد التقرير الصادر عن وزارة الخارجية والكونغرس البريطانية لعام ٢٠١٣ حول الديمقراطية وحقوق الإنسان التزايد المستمر لحالة العنف من قبل المستوطنين اليهود ضد الفلسطينيين التي بلغت (٣٩٩) حادثة اعتداء ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم مقارنة بـ (٣٦٨) حالة في عام ٢٠١٢، بالوقت ذاته لم توجه تهم للمعتدين سوى حالة واحدة، فضلاً عن استمرار حالة التعصب الديني إذ سجلت (٤٣) هجوماً على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وقد حثت السفارة البريطانية في تل أبيب على اتخاذ إجراءات لتقديم الجناة إلى العدالة، كما رصد التقرير استمرار سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) في هدم المباني الفلسطينية التي تم بناؤها

(1) Government of the United Kingdom, Human Rights and Democracy: The 2010 Foreign & Commonwealth Office Report (London: Foreign & Commonwealth Office, 2011), p.p. 226, 228, 231.

(2) Government of the United Kingdom, Human Rights and Democracy: The 2011 Foreign & Commonwealth Office Report (London: Foreign & Commonwealth Office, 2012), p.p. 268, 269.

بدون تصاريح في المنطقة (ج) من الضفة الغربية والقدس الشرقية، بزيادة بنسبة (١٠٪)، وارتفاع عدد النازحين بنسبة (٢٥٪) مقارنة بعام ٢٠١٢، كما تناول التقرير القيود المفروضة على حرية التنقل بين الضفة الغربية والقدس الشرقية، إذ يصعب على الفلسطينيين دخول القدس الشرقية للعمل أو التعليم أو العلاج الطبي أو العبادة الدينية، كما عدت الحكومة البريطانية الجدار العازل الذي شيد على الجانب الفلسطيني على حدود عام ١٩٦٧، غير قانوني بموجب القانون الدولي فقد أدى إلى مصادرة الأراضي، وإلى فرض المزيد من القيود على التنقل والوصول إلى جميع أنحاء الضفة الغربية^(١).

وكان الهجوم (الإسرائيلي) على قطاع غزة في ٢٠١٤/٧/٨، مثال واضح وصريح على الإنتهاكات (الإسرائيلية) فوفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى استشهاد (٢١٣١) فلسطينياً منهم (١٤٧٣) مدنياً، من بينهم (٥٠١) طفلاً و(٢٥٧) امرأة، كما قُتل (٧٤) إسرائيلياً، وفي ذروة النزاع كان (٢٩٢) ألف شخص يأوون في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والمدارس الحكومية التي أنشئت كملجأ للطوارئ، وبعد نحو أربعة أشهر من انتهاء الحرب كان (١٩) ألف من المشردين داخلياً يعيشون في مدارس الأونروا، وقد قدمت المملكة المتحدة (١٩) مليون جنيه استرليني من المساعدات الطارئة خلال مدة الحرب^(٢).

ولعل من مظاهر الإنتهاكات (الإسرائيلية) التي لا تعد ولا تحصى بحق الفلسطينيين هي الاقتحامات الاستفزازية للمسجد الأقصى، ومنها على سبيل المثال قيام نائب رئيس (الكنيسة الإسرائيلية) (موشيه فيغلن) باقتحام الحرم القدسي في ٢٠١٤/١١/٢ بعد قرار فتحه أمام اليهود^(٣). وفي الاتجاه ذاته قام وزير الزراعة

(1) Government of the United Kingdom, Human Rights and Democracy: The 2013 Foreign & Commonwealth Office Report (London: Foreign & Commonwealth Office, 2014), p.p. 228, 229, 231.

(2) Government of the United Kingdom, Human Rights and Democracy: The 2014 Foreign & Commonwealth Office Report (London: Foreign & Commonwealth Office, 2015), p 145.

(3) الجزيرة نت، نائب رئيس الكنيسة يفتح المسجد الأقصى، ٢٠١٤/١١/٢.

الإسرائيلي (أوري أريئيل) في ٢٦/٧/٢٠١٥ باقتحام الحرم القدسي تحت حماية وزارة الأمن الداخلي، كما قامت قوات الأمن (الإسرائيلية) بالاعتداء على حراس المسجد الأقصى والمصلين^(١).

ولا بد من الإشارة إلى ان الحكومة البريطانية قد أدانت جميع الأنشطة الاستيطانية (الإسرائيلية) في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي صدرت بوضوح من قبل الحكومة البريطانية.

وكان أبرزها ادانة بريطانيا قرار الحكومة (الإسرائيلية) في ٢٩/٧/٢٠١٥، بناء (٥٠٠) وحدة استيطانية في القدس الشرقية والموافقة على بناء (٣٠٠) وحدة استيطانية أخرى في بيت أيل، لما له من أثر سلبي على فرص السلام والتفاوض على حل الدولتين^(٢). كما أعرب وزير الخارجية حينها (فيليب هاموند) في ٢٢/١/٢٠١٦ عن قلقه من قرار الحكومة (الإسرائيلية) إعلان (٣٨٥) فداناً من أراضي الضفة الغربية "تابعة للدولة"، وذلك في أكبر إعلان من نوعه منذ آب ٢٠١٤^(٣).

كما أعربت بريطانيا في تقريرها حول الديمقراطية وحقوق الانسان لعام ٢٠١٦، عن قلقها إزاء انتهاك الحكومة (الإسرائيلية) للقانون الدولي ولحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أعربت عن بالغ قلقها للتوسع الاستيطاني (الإسرائيلي) الممنهج، وفي هذا الخصوص أصدر وزير شؤون الشرق الأوسط (توباياس إلوود) في ٩/٣/٢٠١٦، بياناً أدان فيه كل أعمال العنف التي قامت بها (إسرائيل) من

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/11/2/>

^(١) مختارات من الصحف العبرية، مواجهات بين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية بعد اقتحام وزير الزراعة ومستوطنين يهود الحرم القدسي الشريف، عن صحيفة معاريف (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢١٧٨، ٢٧/٧/٢٠١٥)، ص ٢ - ٣.

⁽²⁾ Government of the United Kingdom, FCO Minister comments on Israeli announcement of new settlement units, 30 July 2015.

<https://www.gov.uk/government/news/fco-minister-comments-on-israeli-announcement-of-new-settlement-units--2>

⁽³⁾ Government of the United Kingdom, Foreign Secretary comments on Israeli Government's decision to declare 385 acres of land in the West Bank as 'state land', 22 January 2016.

<https://www.gov.uk/government/news/foreign-secretary-comments-on-israeli-governments-decision-to-declare-385-acres-of-land-in-the-west-bank-as-state-land>

هدم للمنازل، إذ زادت عمليات الهدم وسجلت أعلى نسبة منذ العام ٢٠٠٩، مما أدى إلى تشريد أكثر من (١٦٠٠) فلسطيني في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، فضلاً عن القيود المفروضة على حرية التنقل، وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب الاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين من قبل قوات الأمن (الإسرائيلية)، كما أصدر (توباياس إلود) في ٢٠١٦/١٢/٨، بياناً أعرب فيه عن قلقه من قوانين شرعنة المستوطنات غير القانونية التي اقراها الكنيست^(١).

ومن الجدير بالذكر ان بريطانيا قد صوتت إلى جانب القرار ٢٣٣٤ الذي أصدره مجلس الأمن في ٢٠١٦/١٢/٢٣ الذي أكد على: مطالبة (إسرائيل) بأن توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وأكد من جديد أن إنشاء (إسرائيل) للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل"، كما أكد القرار انه: " لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ بما في ذلك فيما يتعلق بالقدس سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات"^(٢). ويأتي موقف بريطانيا هذا من رؤيتها بان المستوطنات تعد عائق امام عملية السلام.

وفي هذا الخصوص رحب (أدوين صامويل) المتحدث باسم الحكومة البريطانية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بهذا القرار، وأكد بان هذا القرار يندرج في اطار موقف بريطانيا التي ترى بأن المستوطنات بالأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية حسب القانون الدولي، وأضاف "أننا نرى أنه ليس من مصلحة (إسرائيل) وفلسطين استمرار المستوطنات والتي تجعل حل الدولتين حلاً مستحيلاً"^(٣).

(١) Government of the United Kingdom, Human Rights and Democracy: The 2016 Foreign & Commonwealth Office Report (London: Foreign & Commonwealth Office, 2017), p. 40.

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، الجلسة ٧٨٥٣، القرار ٢٣٣٤، S/RES/2334 (2016)، ٢٠١٦/١٢/٢٣.

(٣) وكالة الانباء القطرية، متحدث بريطاني: قرار مجلس الأمن حول المستوطنات الإسرائيلية يؤكد موقف بلادنا، ٢٠١٦. <http://www.qna.org.qa/News/>

وبعد موافقة بلدية القدس على خطط بناء (٥٦٦) وحدة سكنية استيطانية في القدس الشرقية، أدانت الحكومة البريطانية ذلك، وفي هذا الخصوص قال (توباياس إلوود) في ٢٤/١/٢٠١٧: "إن موقف الحكومة البريطانية راسخ بأن المستوطنات التي تُبنى على الأراضي الفلسطينية المحتلة تعد انتهاكاً للقانون الدولي وتقف عقبة أمام التوصل لحل الدولتين، ونحن ندين بناءها"^(١).

ونظراً لعدم وجود خطوات عملية دولية تقف بوجه (إسرائيل) عن ممارستها لأنشطتها الاستيطانية صادق المجلس الوزاري (الإسرائيلي) المصغر للشئون السياسية - الأمنية بالإجماع في ٣٠/٣/٢٠١٧ على بناء مستوطنة جديدة في البؤرة الاستيطانية "عمونه" التي أقيمت على أراض فلسطينية خاصة بالقرب من رام الله وتم إخلأهم منها بموجب قرار صادر عن المحكمة (الإسرائيلية) العليا، وفي الوقت نفسه أبلغ رئيس الحكومة (بنيامين نتنياهو) أعضاء المجلس الوزاري المصغر قراره القاضي بتسويق (٢٠٠٠) وحدة سكنية جديدة في المستوطنات من أصل (٥٧٠٠) وحدة سكنية أعلن إقامتها قبل عدة أشهر، كما أبلغهم أن الدولة قررت إعلان (٩٠٠) دونم في مناطق مستوطنات "عدي عاد" و"غفعات هرئيل" و"عيلي" أراضي دولة^(٢). وفي هذا الصدد أعلنت حركة "السلام الآن" (الإسرائيلية) المناهضة للاستيطان: إن هذه المستوطنة الجديدة هي الأولى التي تُبنى بموافقة الحكومة (الإسرائيلية) منذ العام ١٩٩٢، وأضافت: "إن موقع المستوطنة الجديدة استراتيجي يقع في عمق الضفة الغربية بهدف تفتيتها"^(٣).

(١) Government of the United Kingdom, Minister for the Middle East statement on settlement units in East Jerusalem, 24 January 2017.

<https://www.gov.uk/government/news/minister-for-the-middle-east-statement-on-settlement-units-in-east-jerusalem--3>

(٢) مختارات من الصحف العربية، المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر يصادق على إقامة مستوطنة جديدة في الضفة الغربية لمستوطني بؤرة "عمونه"، عن صحيفة معاريف (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٥٨٥، ٢٠١٧/١/٣١)، ص ٢.

(٣) وكالة قدس برس إنترناشيونال، "السلام الآن": المستوطنة الجديدة ستقام في عمق الضفة بهدف تفتيتها، ٢٠١٧/٣/٣١.

<http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=30266>

وكرد فعل من الحكومة البريطانية على هذا الاجراء قال وزير الخارجية (بوريس جونسون) في ٣١/٣/٢٠١٧: أن المملكة المتحدة تدين بشدة قرار الحكومة (الإسرائيلية) بناء مستوطنة جديدة في عمق الضفة الغربية، وهو أول قرار كهذا تتخذه (حكومة إسرائيلية) منذ أكثر من ٢٥ عامًا. ومن المخيب للأمل كذلك خطط (إسرائيل) لمصادرة أراضٍ أخرى في الضفة الغربية واعتبارها " تابعة للدولة "، ودفعها قدمًا في خطط لبناء ما يناهز (٢٠٠٠) وحدة سكنية رغم القلق الدولي الكبير تجاه ذلك^(١). كما أدان (أليستر بيرت) وزير شئون الشرق الأوسط في ٧/٧/٢٠١٧، خطط بناء (١,٦٠٠) وحدة استيطانية في القدس الشرقية، وعدّها سياسة توسع استيطاني غير القانونية، وان المستوطنات تُعدّ عائقًا للسلام، وحل الدولتين^(٢).

وعلى أثر الاعتداءات (الإسرائيلية) المتكررة في الحرم القدسي الشريف وما نتج عنها من توترات كادت ان تشعل انتفاضة جديدة، أدان (أليستر بيرت) في ٢٢/٧/٢٠١٧، التوترات في الحرم الشريف بمدينة القدس القديمة ووصفها بأنها مقلقة للغاية، داعيًا الأطراف إلى استعادة الهدوء فيها، وتجنب الاستفزازات، والتوصل لحل يضمن سلامة أمن القدس^(٣).

ثالثاً- تطورات السياسة البريطانية تجاه القضية الفلسطينية:

شهدت بريطانيا تطورات مهمة لعل أبرزها استفتاء بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي أو البقاء فيه الذي جرى في ٢٣/٦/٢٠١٦، وصوّت فيه (٥١.٩%) لصالح الخروج من الاتحاد، مقابل (٤٨.١%) لصالح البقاء فيه.

^(١) Government of the United Kingdom, Foreign Secretary statement on plans for a new settlement in the West Bank, 31 March 2017. <https://www.gov.uk/government/news/foreign-secretary-statement-on-plans-for-a-new-settlement-in-the-west-bank>

^(٢) Government of the United Kingdom, Minister for the Middle East statement on settlement plans in East Jerusalem, 7 July 2017. <https://www.gov.uk/government/news/minister-for-the-middle-east-statement-on-settlement-plans-in-east-jerusalem>

^(٣) Government of the United Kingdom, Minister Burt statement on recent violence in Jerusalem and the West Bank, 22 July 2017. <https://www.gov.uk/government/news/minister-burt-statement-on-recent-violence-in-jerusalem-and-the-west-bank>

وقد انعكس ذلك بشكل واضح على سياسة بريطانيا الخارجية، إذ حررها من السياسات التي كانت ملتزمة بها بحكم عضويتها في منظمة الاتحاد الأوروبي وكانت تمثل عامل ضغط عليها إلى حد ما لاسيما تجاه القضية الفلسطينية إذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان الاتحاد الأوروبي قد تبني بعض القرارات لصالح الفلسطينيين، فضلاً عن ذلك أدت نتيجة الاستفتاء إلى استقالة رئيس الوزراء (ديفيد كامرون)، وتولي (تيريزا ماي) رئاسة الحكومة في ١٣/٧/٢٠١٦، والأخيرة معروفة بعلاقاتها الوثيقة جداً باليهود وب(إسرائيل)، وهذا سوف يلقي بظلاله على القضية الفلسطينية.

وما يؤكد صحة ما ذهبنا إليه ما جاء في خطاب (تيريزا ماي) أمام تجمع "أصدقاء (إسرائيل)" في حزب المحافظين في ١٢/١٢/٢٠١٦، حيث أشادت ب(إسرائيل) واصفة إياها بـ "بلد رائع" و "منارة للتسامح"، وقالت إن العلاقات البريطانية مع (إسرائيل) "بالغة الأهمية"، وتعهّدت برفع علاقات التجارة الثنائية بين البلدين إلى آفاق جديدة، ووصفت وعد بلفور بأنه: "إحدى أهم الرسائل في التاريخ... فهي تظهر دور بريطانيا الحيوي في إقامة وطن للشعب اليهودي، وهذه ذكرى سنحتفل بها بفخر". وعقب قرار بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الأوروبي وشروعها في صياغة دور جديد لها على الساحة الدولية قالت (تيريزا ماي) بأنه ستسعى إلى أن تكون بلادها: "منفتحة ومتطلعة إلى الخارج ومتفائلة، وأن (إسرائيل) ستكون أساسية بالنسبة لنا عند قيامنا بذلك، وذلك لأنني أؤمن بأن للبلدين قدر كبير من القواسم المشتركة"، وأدانت (تيريزا ماي) حركة (بي دي أس - BDS) المناهضة (لإسرائيل)، ووصفتها بأنها حركة خاطئة وغير مقبولة، كما أعلنت (تيريزا ماي) اعتماد بريطانيا تعريف رسمي صاغته

* تأسست الحركة العالمية لمقاطعة (إسرائيل) التي تعرف اختصاراً بـ (بي دي أس - BDS) في العام ٢٠٠٥، من قبل قوى مدنية فلسطينية، وتعتمد الحركة في عملها على ثلاثة محاور، وهي المقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات. للمزيد ينظر: عمر البرغوثي، حركة مقاطعة (إسرائيل) (BDS)، مجلة الدراسات الفلسطينية (المجلد ٢٥، العدد ٩٩، صيف ٢٠١٤)، ص ٢٠ - ٢٨. كذلك: عمرو سعد الدين، السياق الفلسطيني لنشوء حركة مقاطعة (إسرائيل) (BDS)، مجلة الدراسات الفلسطينية (المجلد ٢٨، العدد ١٠٩، شتاء ٢٠١٧)، ص ٦٤ - ٧٥.

منظمة (التحالف الدولي لذكرى المحرقة - وهي منظمة حكومية دولية مدعومة من ٣١ دولة) لمصطلح معاداة السامية في خطوة هامة نحو القضاء على معاداة السامية^(١).

ومن تطورات التقارب البريطاني - الإسرائيلي اصدار الحكومة البريطانية في العام ٢٠١٦، لوائح ملزمة لكل المؤسسات العامة في بريطانيا تمنعها من مقاطعة (إسرائيل) أو أي دولة في منظمة التجارة العالمية، وان على الأطراف المقاطعة أن تنسجم مع السياسة الخارجية البريطانية، ومع ذلك فإن الحكومة البريطانية أبقت على التحذير الذي أصدرته من التعامل التجاري مع المستوطنات في الضفة الغربية وشرق القدس وهضبة الجولان أو شراء عقارات من المستوطنات، أي ان الحكومة البريطانية تعارض مقاطعة (إسرائيل) وبالوقت ذاته أبقت على مقاطعة المستوطنات^(٢).

وفي السياق ذاته وجهت (تيريزا ماي) دعوة الى (بنيامين نتنياهو) خلال اللقاء الذي جمعهم في لندن في شباط/٢٠١٧، الى الاشتراك في الذكرى المئوية لوعد بلفور، وبالوقت ذاته طالب الفلسطينيون من بريطانيا الاعتذار عن هذا الوعد، وقد علق (بنيامين نتنياهو) على هذا الحدث قائلاً: "في الوقت الذي يريد فيه الفلسطينيون محاكمة بريطانيا على إعلان بلفور، تدعوني رئيسة الوزراء لهذا الحدث"^(٣).

ان الغاية من عرض بعض تطورات السياسة البريطانية انما تعطي مؤشرات واضحة بان هذه الحكومة ستكون أكثر ميلاً لـ(إسرائيل) على حساب الفلسطينيين.

(١) تايمز أوف إسرائيل، رئيسة الوزراء البريطانية تصف إسرائيل "بمنارة للتسامح" وتدين معاداة السامية في حزب العمال، ٢٠١٦.

<http://ar.timesofisrael.com>

(٢) مهند مصطفى، مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية إخفاقات في المركز ونجاحات في الأطراف، في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٦: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٥ (فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، العدد ١٢، ٢٠١٦)، ص ص ١٢٤ - ١٢٥.

(٣) مهند مصطفى، مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية: الفرص والمخاطر في السياسة والخطاب الدولي الإسرائيلي، في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٧: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٦ (فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، العدد ١٣، ٢٠١٧)، ص ١١٣.

الخاتمة

بناءً على ما تقدم يمكن القول: أن عملية السلام التي أعلن عنها الرئيس (جورج دبليو بوش) في العام ٢٠٠١، لم تسفر عن شيء يذكر، إذ لم تضمن الحد الأدنى من الحقوق للشعب الفلسطيني، وفي المقابل مُنحت (إسرائيل) الضوء الأخضر كي تستمر بعمليات الهدم والاستيطان والاستيلاء وسلسلة من الاعتداءات والإنتهاكات لا حصر لها، متحصنة بذلك بفارق القوة، وبدعم امريكي واضح، واما المفاوضات والمؤتمرات فكانت عبارة عن إدارة للصراع وليس حله، والمفاوضات أصبحت لأجل المفاوضات، وليس لأجل حلول عملية تستند على الحقوق.

وفيما يخص موقف بريطانيا من عملية السلام وكيفية التعامل معها، فإن الإدارات البريطانية لم تأتِ بحلول عملية، تفضي الى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية وفقاً لما أقرته خارطة الطريق، بل أكثفت بجملة تصريحات ودعوات في ظل تغاضي وتواطئ واضح مع الجانب (الإسرائيلي) على حساب أصحاب الحق من الفلسطينيين، ومن الواضح أن بريطانيا التي اختارت ان تكون حليفاً وثيقاً للولايات المتحدة فمن غير المتوقع ان تأتي برؤية جديدة او حلول مغايرة لتوجهات السياسة الامريكية، وكيفية تعامل الأخيرة مع القضية الفلسطينية.

وعلى صعيد الإنتهاكات (الإسرائيلية) بحق الفلسطينيين فقد تعددت أشكالها، وأصبحت حالة مستمرة لا تتوقف، والملاحظ ان جملة الادانات الرسمية الصادرة عن الحكومة البريطانية بحقها لم تحدث تغيراً على أرض الواقع، إذ لم يتوقف الاستيطان وهدم منازل الفلسطينيين، كما لم يتم وضع حد لممارسات سلطات الاحتلال (الإسرائيلية) بحق الفلسطينيين من قتل واعتقال وسوء معاملة وغيرها، مما يدل على ان الإنتهاكات (الإسرائيلية) لم تكن خافية على الحكومة البريطانية، إلا أن الأخيرة لم تتخذ الخطوات الكافية لوضع حد لهذه الإنتهاكات المستمرة.

- وعلى ضوء المعطيات السابقة نصل إلى الاستنتاجات الآتية:
- ١- أن بريطانيا تتحمل المسؤولية السياسية والقانونية والأخلاقية على كل ما لحق بالفلسطينيين من ضرر مادي ومعنوي.
 - ٢- أن قرارات وأفعال الحكومة البريطانية تجاه القضية الفلسطينية أكدت بأنها الحليف الاستراتيجي (لإسرائيل)، وعليه فمن غير المتوقع أن تأتي بأي قرار أو عمل من شأنه أن يغير هذا الوضع الذي أسسته بناءً على اتفاقيات ومعاهدات تعود إلى مطلع القرن الماضي، والتي أصبحت راسخة لدى صنّاع القرار البريطاني.
 - ٣- أن مستقبل السياسة الخارجية البريطانية ستكون في غير صالح القضية الفلسطينية، بحكم العلاقات الوثيقة التي تربط الحكومة البريطانية بـ(إسرائيل).

Abstract

The topic area of that's paper dealing with role of Britain in established of Israel, so the paper argued the historical developments of Palestinian question and Role of Britain Government toward peace process since 1992, and then its insight toward plan of Palestinian State.

That's paper also argued the British Policy toward Israeli violations toward Palestinians people, and increased with settlement policy by many procedures like demolition of houses, or lands confiscation, the researcher argued the Britain position toward that's violations beside the political developments which happens in Britain after Theresa May took over the power in Ten Downing Street.

